



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025

الموجز

شرعت منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ عملية شاملة مع الأعضاء من أجل وضع رؤية جديدة مع ما يلي ذلك من تحديثٍ لاستراتيجية عام 2013، بتشجيع من الدورة الثالثة والستين بعد المائة للمجلس في أواخر عام 2019. وهذه الاستراتيجية الجديدة هي نتيجة عملية تشاورية للغاية، وتستند إلى ما يلي: (1) التوصيات والاحتياجات التي أعرب عنها أعضاء منظمة الأغذية والزراعة؛ (2) والتوصيات والتعقيبات الصادرة عن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص؛ (3) والدروس المستفادة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما الوكالات التي توجد مقارها في روما؛ (4) وتجربة المنظمة نفسها في ما يخص استراتيجية عام 2013؛ (5) والطلب القوي من المكاتب الفنية والإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية التابعة للمنظمة على تعزيز إشراك القطاع الخاص؛ (6) والتقييم المستقل الذي أجري في عام 2019.

وفي أعقاب المشاورات المكثفة التي أجرتها المنظمة مع أعضائها من خلال المجموعات الإقليمية، فضلاً عن سلسلة من المشاورات على مستوى العضوية بقيادة رئيس لجنة البرنامج، تسعى استراتيجية المنظمة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025 (الاستراتيجية) إلى تشجيع دور أكثر استباقية وتحفيزاً للمنظمة في دعم عضويتها، عن طريق رسم مسار واضح نحو عقد شراكات أكثر ابتكاراً مع القطاع الخاص. وتسعى الاستراتيجية أيضاً إلى إقامة شراكات تستند إلى المبادئ ومدفوعة بتحقيق الغايات، من شأنها تحقيق أثر ملموس لا يترك أحداً خلف الركب وتحترم الخطوط التوجيهية بشأن نهج قائم على المبادئ للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال.

وتشمل الاستراتيجية ما يلي: (1) رؤية جديدة لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص بصورة استباقية؛ (2) ومبادئ المشاركات (3) وتحديد المجالات الاستراتيجية الرئيسية للمشاركة؛ (4) وآليات محدّثة وموسّعة يمكن من خلالها إقامة الشراكات؛ (5) ونهج العناية الواجبة المناسب للغرض منه من أجل تقييم المخاطر وإدارتها؛ (6) وسبل جديدة لتقييم النتائج المتوقعة من الشراكات وقياسها. كما تصف الوثيقة الإجراءات الرئيسية المطلوبة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في إطار هذه الاستراتيجية يستند إلى الاعتبارات التالية: (1) نظراً إلى الطبيعة الجوهرية لعضوية المنظمة وحوكمتها ومنزلتها بوصفها منظمة حكومية دولية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فإن المحاورين الرئيسيين للمنظمة هم أعضاؤها؛ (2) ولا تتغير أو تتأثر النصوص الأساسية أو اللوائح أو الإجراءات أو تشكيلة الأجهزة الرئاسية للمنظمة بهذه الاستراتيجية.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Elizabeth A. Behdol

نائب المدير العام

الهاتف: +39 06570 51800

البريد الإلكتروني: DDG-Behdol@fao.org

بيان المحتويات

- أولاً - تمهيد الطريق 4
- 1- المعلومات الأساسية والسياق 4
- 2- تطور وتجربة شركات القطاع الخاص في المنظمة 5
- ثانياً- استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025 7
- 1- الرؤية - ما نحتاج إلى تحقيقه معاً 7
- 2- مبادئ المشاركة - الالتزام بقيم الأمم المتحدة 7
- 3- ما هو القطاع الخاص وما هي ماهية الشراكة؟ 8
- 4- لماذا ينبغي عقد شراكة مع القطاع الخاص؟ 11
- 5- لماذا ينبغي أن يعقد القطاع الخاص شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة؟ 12
- 6- لماذا إشراك القطاع الخاص مهم - النتائج والفوائد 13
- 7- هياكل إشراك القطاع الخاص 14
- 8- الربط والدعم والتأييد - الركائز الإرشادية لهذه الاستراتيجية 18
- 9- تقديم الدعم الكامل لفرص المشاركة الإقليمية والوطنية 20
- 10- نهج العناية الواجبة المناسب للعرض لتقييم المخاطر وإدارتها 19
- ثالثاً- التنفيذ والتأثير 23
- الملحق 1: خطة العمل المبكرة لتنفيذ استراتيجية المنظمة لإشراك القطاع الخاص (2021-2022) 26
- الملحق 2: مشروع الاختصاصات - المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص 29
- الملحق 3 مشاورات افتراضية مع القطاع الخاص 29
- الملحق 4: المراجع 34

أولاً- تمهيد الطريق

1- المعلومات الأساسية والسياق

1- هناك اعتراف متزايد بأنه يجب تحويل النظم الغذائية غير المستدامة لكي تصبح أكثر استدامة إذا ما أراد المجتمع الدولي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، اتباع نهج جديد من أجل إعادة خطة عام 2030 إلى مسارها الصحيح. ولم يتبق سوى القليل من الوقت للوصول إلى مقاصد أهداف التنمية المستدامة، في حين أن بيئة الاقتصاد الكلي العامة تشكل تحديًا، مع وجود ضغوط كبيرة على الميزانيات والمالية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أعداد متزايدة من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية بما في ذلك الأمراض الحيوانية، وكذلك التهديدات الناشئة مثل مقاومة مضادات الميكروبات والصددمات المناخية التي تتطلب بحثًا وابتكارًا وتعاونًا جديدًا.

2- كما لاحظت دراسة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية: "تتصدى النظم الغذائية للتحديات المتمثلة في توفير أغذية كافية وميسورة التكلفة ومغذية لسكان العالم الذين يتزايد عددهم، والتصدى للآثار القاسية بالفعل لتغير المناخ على الإنتاج، وتبديد الشواغل المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة والبصمة البيئية".¹ ويتطلب تحويل النظم الغذائية غير المستدامة وتحقيق النظم الغذائية المستدامة من جميع أصحاب المصلحة أن يعززوا دورهم ويضطلعوا به بنشاط. وهناك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، من المزارعين، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون والحرجيون وصياديو الأسماك، إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة، لها دور فعال في دفع هذا التحول. وتهدف خطة عمل أديس أبابا إلى مواءمة التدفقات المالية العامة والخاصة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن العالم لن يحققها دون تعبئة قدرات وموارد القطاع الخاص.² ويصح ذلك تحديدًا على مجال منظمة الأغذية والزراعة³ الذي يضطلع فيه القطاع الخاص بدور بارز.

3- ويتضمن الإطار المقبول عالميًا لأهداف التنمية المستدامة دورًا قويًا للقطاع الخاص في التنمية العالمية. وقد نهضت أهداف التنمية المستدامة بتطورات جديدة في القطاع الخاص حيث تتحمل الشركات مسؤولياتها الأوسع تجاه المجتمع والبيئة. وقد آن الأوان لكي تبدأ منظمة الأغذية والزراعة نهجًا جديدًا للشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص، باعتبارها شريكين متساويين. ويسمح هذا النهج للمنظمة بالقيام بدور نشط وتحفيزي في تعاون القطاع الخاص من أجل تحويل النظم الغذائية غير المستدامة.

¹ منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2019)

² الأمم المتحدة (2015)

³ في سياق هذه الاستراتيجية، تغطي منظمة الأغذية والزراعة أيا من مجالات المسؤولية المناطة بها وجميع السلع الزراعية (الغذائية وغير الغذائية)، بما في ذلك قطاعات الثروة الحيوانية والحراجة ومصائد الأسماك واستخدام الموارد الطبيعية التي تشمل كامل سلسلة القيمة، وصونها.

4- **الدعم لأعضاء منظمة الأغذية والزراعة:** تضطلع الحكومات بدور حاسم في تعزيز وتمكين الاستثمارات المسؤولة للقطاع الخاص⁴ في بلدانها، وإن منظمة الأغذية والزراعة على أهبة الاستعداد لدعمها في صياغة وتنفيذ خطط عمل فعالة لربط استراتيجيات واستثمارات القطاع الخاص المستدامة بأهداف التنمية المستدامة. ويجب على المنظمة تقديم دعم أكثر حسماً ونشاطاً لأعضائها لتشجيع الاستثمار المسؤول واستراتيجيات الأعمال المستدامة للنظم الغذائية، وتحفيز وتسريع تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

5- وتوسّع استراتيجية المنظمة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025 (الاستراتيجية) إلى تعزيز دور أكثر استباقية وتحفيزاً للمنظمة في دعم أعضائها من خلال تحديد مسار واضح نحو شراكات أكثر ابتكاراً مع القطاع الخاص. وتوسّع الاستراتيجية أيضاً إلى إقامة شراكات قائمة على المبادئ وموجهة نحو الأهداف، تحقق أثراً ذا مغزى لا يترك أحداً خلف الركب، مع احترامها للخطوط التوجيهية بشأن نهج قائم على المبادئ للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال.⁵

2- تطور وتجربة شراكات القطاع الخاص في المنظمة

6- **الشراكات مع القطاع الخاص في منظمة الأغذية والزراعة:** انخرطت المنظمة في شراكة مع القطاع الخاص منذ أن وضعت مبادئها وخطوطها التوجيهية الأولية للتعاون مع القطاع الخاص في عام 2000. وتم استعراض شراكات القطاع الخاص استعراضاً شاملاً في عدد من المناسبات، بما في ذلك في عملية متعمقة بدأت في عام 2010 وأدت في نهاية المطاف إلى الموافقة على استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للشراكات مع القطاع الخاص في عام 2013 (استراتيجية عام 2013).⁶

الدروس المستفادة من أحدث تقييم لاستراتيجية شراكة القطاع الخاص منذ عام 2013:

7- أجري تقييم مستقل لاستراتيجية عام 2013 في عام 2019 لاستكشاف السنوات الخمس الأولى من التنفيذ، بينما تم إصدار تقرير التقييم للدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجنة البرنامج في الفترة من 4 إلى 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وفي الفترة الممتدة من 2013 إلى 2019، عقدت المنظمة 52 شراكة رسمية مع القطاع الخاص، ولكن عمليات إشراك القطاع الخاص كانت انتهائية ومتفرقة، مع "قدر محدود من إمكانية تكرارها واستدامة النتائج المحققة".⁷

8- ووافقت اللجنة على سلسلة من التوصيات المهمة والمتبصرة، بما في ذلك وضع رؤية جديدة لإشراك القطاع الخاص.

9- وتضمنت توصياتها، التي أقرها المجلس، ما يلي:

(أ) يتعيّن على منظمة الأغذية والزراعة تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) وينبغي تنفيذ الشراكات مع القطاع الخاص لدعم أولويات الحكومات الوطنية، بموافقتها؛

⁴ الاستثمار المسؤول على النحو الذي تحدده مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2014)

⁵ الأمم المتحدة (2015) الخطوط التوجيهية التي وضعت في عام 2000 كإطار عمل مشترك للتعاون التجاري المتصل بالأمم المتحدة، والتي نقحت وأعيد إصدارها عام 2009 والتي عدلت أيضاً من ثمّ في عام 2015.

⁶ منظمة الأغذية والزراعة (2013)

⁷ منظمة الأغذية والزراعة (2019)

- (ج) وينبغي أن تسعى المنظمة إلى زيادة تكامل الشراكات مع القطاع الخاص ضمن عملها، بما في ذلك على الصعيد القطري. وتحتاج أي استراتيجية جديدة إلى أن تدمج إدماجاً كاملاً في جميع الشعب والوحدات، بما في ذلك المكاتب الإقليمية والقطرية؛
- (د) وينبغي أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتحسين استجابتها وجهودها الاستباقية في ما يتعلق بالعدد المتزايد لفرص الشراكات؛
- (هـ) وينبغي أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بوضع عمليات واضحة وشفافة ومتسقة للجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص للوصول إلى أحداث وأنشطة المنظمة؛
- (و) ويجب أن تتخلص المنظمة من بعض مواقفها المحافظة بطبيعتها تجاه إشراك القطاع الخاص ("الفجوة الثقافية")؛
- (ز) وينبغي أن تبسط المنظمة إجراءاتها الداخلية وعمليات إدارة المخاطر بما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة، وأن تحقق التوازن بين عمليات العناية الواجبة من جهة، وأن تيسر الشراكات والتعاون الشفافين مع القطاع الخاص من جهة أخرى؛

10- كما حدثت تطورات وفرص هامة منذ اعتماد استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لعام 2013. أولاً، تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى إشراك القطاع الخاص بشكل أوسع وأعمق في تحقيق نتائج التنمية، سواء من خلال المساهمة في تحقيق أهداف محددة أو من خلال تبني سلوك مسؤول في كل أبعاد الاستدامة. وهذا واضح في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يقر أهمية الشراكات في إتمام أهداف الخطة.⁸

11- وثانياً، بفضل مشاركة القطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة، تسنى وضع عدد من الصكوك للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية وغيرها.⁹

12- وثالثاً، تعترف عملية إصلاح الأمم المتحدة بالأهمية المركزية للشراكات في تحقيق كل أهداف خطة عام 2030 وتقرح نهجاً على نطاق المنظومة في إدارة المخاطر. ومن المسلم به أن مؤسسات القطاع الخاص ذاتها وسعت من عملها والتزامها في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن كل ما سبق يجعل تحديث استراتيجية عام 2013 يأتي في الوقت المناسب، حيث تحلّ هذه الاستراتيجية محلّ الاستراتيجية التي تمت الموافقة عليها في عام 2013.

⁸ الأمم المتحدة (2015ب)

⁹ هناك عدد من التوصيات الصادرة عن اللجنة على مستوى السياسات، بعضها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه الاستراتيجية، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية)، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، على سبيل تسمية الأمثلة الأكثر أهمية. ويتم التفاوض على جميع "منتجات" اللجنة هذه في إطار عملية متعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك آلية القطاع الخاص التابعة للجنة، والتي تم تبنيها بالتوافق في الآراء. وتتفاوض اللجنة حالياً على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية. وتشجع المنظمة الشركاء من القطاع الخاص على النظر في اعتماد صكوك اللجنة المتعلقة بالسياسات، بالنظر إلى ما تتسم به من طابع طوعي.

13- ومن هذا المنطلق، شرعت المنظمة في عملية شاملة لبلورة رؤية جديدة وتحديث لاحق لاستراتيجية عام 2013، والتي شجّعها المجلس في دورته الثالثة والستين بعد المائة المعقودة في أواخر عام 2019. وهذه الاستراتيجية هي نتيجة عملية تشاورية للغاية وتعتمد على: (1) التوصيات والاحتياجات التي يعرب عنها أعضاء المنظمة؛¹⁰ (2) والتوصيات والتعليقات الواردة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص؛¹¹ والدروس المستفادة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى،¹² وخاصة الوكالات التي توجد مقارها في روما؛¹³ (4) وتجربة المنظمة الخاصة باستراتيجية عام 2013؛ (5) والطلب القوي من المكاتب الفنية والإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز إشراك القطاع الخاص؛¹⁴ و(6) التقييم المستقل الذي أجري في عام 2019. وقد أقر مجلس المنظمة الاستراتيجية في دورته الخامسة والستين بعد المائة المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2020.

14- وتشمل الاستراتيجية: (1) رؤية للتطوير الاستباقي للشراكات مع القطاع الخاص؛ (2) ومبادئ المشاركة؛ (3) وتحديد مجالات العمل الاستراتيجية الرئيسية؛ (4) وآليات محددة وموسعة يمكن من خلالها إقامة الشراكات؛ (5) ونهج للعناية الواجبة مناسب لغرضه من أجل تقييم المخاطر وإدارتها؛ (6) وسبل جديدة لتقييم النتائج المتوقعة من الشراكات وقياسها.

15- ويستند تعزيز التعاون مع القطاع الخاص ضمن هذه الاستراتيجية إلى الفهم أنه: (1) بالنظر إلى الطبيعة الجوهرية لأعضاء المنظمة وحوكمتها ووضعها كمنظمة حكومية دولية في منظومة الأمم المتحدة، فإن المتحاورين الرئيسيين معها هم الأعضاء فيها. (2) ولا تتغير أو تتأثر النصوص الأساسية أو اللوائح أو الإجراءات أو تشكيلة الأجهزة الرئاسية للمنظمة بهذه الاستراتيجية.

ثانياً- استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025

1- الرؤية - ما نحتاج إلى تحقيقه معا

16- تتمثل الرؤية الشاملة لاستراتيجية إشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2015 في تمكّن المنظمة، من خلال التزامها مع القطاع الخاص، من جلب التغيير والابتكار، فضلاً عن التأثير والفوائد المستدامة القابلة للقياس، من أجل تلبية طموحنا بعدم

¹⁰ أجرت المنظمة مشاورات مكثفة مع أعضائها من خلال المجموعات الإقليمية، أعقبها سلسلة من مشاورات الأعضاء بقيادة رئيس لجنة البرنامج قبل رفعها أخيراً إلى لجنة البرنامج.

¹¹ عقدت منظمة الأغذية والزراعة ثلاث مشاورات إلكترونية مع القطاع الخاص في يوليو/تموز 2020 (أنظر الملحق 3 للاطلاع على قائمة الكيانات الخارجية التي تمت استشارتها).

¹² أجرت المنظمة مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأجرت استعراضات مكتبية لاستراتيجيات والممارسات المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص.

¹³ كما نشر كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي استراتيجيات معتمدة للمشاركة مع القطاع الخاص في عام 2019. واستعرضت منظمة الأغذية والزراعة هذه الاستراتيجيات الجديدة لتحديد أوجه التآزر والتكامل داخل الوكالات التي توجد مقارها في روما.

¹⁴ التمسّت المنظمة أفكاراً وتعليقات من داخل المنظمة (ومن المكاتب الميدانية والشعب التقنية).

ترك أحد خلف الركب من خلال نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود من أجل إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل وحياة أفضل.¹⁵

17- وتتصور المنظمة أن إشراكها للقطاع الخاص سيثمر شراكات استراتيجية، ويزيد من الجهود الجماعية لأصحاب المصالح المتعددين، ويأتي بحلول مبتكرة تتولاها البلدان وتقودها لمساعدة أعضاء المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي نهاية المطاف، سيعظم الأثر الإيجابي بالنسبة إلى المستفيدين الذين تدعمهم المنظمة.

18- وتركز منظمة الأغذية والزراعة بواسطة هذه الرؤية بشكل أكبر على عمل المنظمة والقطاع الخاص كشريكين متساويين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (بشأن القضاء على الجوع)، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة بولاية منظمة الأغذية والزراعة.¹⁶

2- مبادئ المشاركة - الالتزام بقيم الأمم المتحدة

19- تسترشد مشاركة منظمة الأغذية والزراعة مع شركاء القطاع الخاص بمبادئ واضحة ومدروسة بعناية ولا يمكن التفاوض عليها، ولا بد من التبليغ بها بشكل جيد في المراحل الأولى من مناقشة الشراكة. ويتم إدماج المبادئ في مجمل عملية تنفيذ هذه الاستراتيجية، ولا سيما في عملية استعراض الشراكة مع القطاع الخاص، ووضع صك قانوني مناسب وآليات/سبل للمشاركة.¹⁷ وعليه، فالالتزامات ينبغي أن:

- (أ) تبرهن على إسهام واضح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) وتحترم قيم منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة¹⁸؛
- (ج) وألا تضر بجداد المنظمة وعدم انحيازها، أو نزاهتها أو استقلالها أو مصداقيتها أو سمعتها؛
- (د) وتدار بفعالية وتتلاقى تضارب المصالح أو أي مخاطر أخرى على منظمة الأغذية والزراعة؛
- (هـ) وتظهر مساهمة لولاية منظمة الأغذية والزراعة وأهدافها ومهمتها وأهداف التنمية الوطنية لأعضائها؛
- (و) وتحترم الطبيعة الحكومية والدولية لمنظمة الأغذية والزراعة وصلاحيات أعضائها في اتخاذ قرارات، على النحو المنصوص عليه في دستور المنظمة؛

¹⁵ يرد هذا الطموح بالتفصيل في مخطط الإطار الاستراتيجي 2022-2031 ومخطط الخطة المتوسطة الأجل 2022-2025.

<http://www.fao.org/3/nd976en/nd976en.pdf>

¹⁶ إن المنظمة هي وكالة الأمم المتحدة "الراعية" لـ 21 مؤشراً لأهداف التنمية 2 و5 و6 و12 و14 و15 وهي وكالة مساهمة في خمسة مؤشرات أخرى.

وبهذه الصفة، تدعم المنظمة جهود البلدان في رصد تنفيذ خطة عام 2030

¹⁷ يجوز للمنظمة، حسب الاقتضاء، إعداد وثائق قانونية أخرى قابلة للتطبيق للشراكة مع القطاعات الخاصة بما يتجاوز المجموعة الحالية (مذكرة تفاهم،

وخطاب نوايا، وما إلى ذلك) من أجل التكيف مع الاحتياجات والمتطلبات المحددة لمجالات المشاركة الموسعة التي ستسترشد بمبادئ المشاركة.

¹⁸ تلزم المنظمة بتعزيز الالتزام بإطار الأمم المتحدة على نطاق المنظومة وبالمبادئ العشرة التي نص عليها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بما فيها المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 2011). وإن المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد هي معايير أساسية في عملية العناية الواجبة التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة من أجل المشاركة مع القطاع الخاص. أنظر الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (بدون تاريخ)

- (ز) وتدعم وتعزز النهج العلمي القائم على البراهين والمتسم بالحياد وبالاستقلالية، الذي يستند إليه عمل منظمة الأغذية والزراعة دون تنازلات؛
- (ح) وتحمي المنظمة من أي تأثير لا مبرر له، ولا سيما على عمليات وضع السياسات والقواعد والمعايير وتطبيقها؛
- (ط) وتتم على أساس الشفافية والانفتاح والشمول والمساءلة والنزاهة والاحترام المتبادل؛
- (ي) وتعظم تأثير التنمية على المستوى المحلي والمستفيدين، ولا سيما صغار المزارعين ورباطهم ناهيك عن الشباب والنساء احتراماً لمبدأي "عدم ترك أحد خلف الركب" و"عدم إلحاق الضرر".

20- واحتراماً لمبادئ المشاركة الأنفة الذكر، تتواءم كل أنشطة الشراكات مع الأولويات الوطنية ومع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. فالشراكات شاملة، وتقوم على احتياجات ومطالب حقيقية في الميدان. وتوضع المبادرات المشتركة مع الشركاء بالتشاور المسبق الوثيق مع المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين، حيثما يكون مناسباً، مشفوعة بأهداف واضحة تتمثل في القضاء على الجوع والقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر في المناطق الريفية، وتقليل أوجه عدم المساواة وزيادة العمالة في المناطق الريفية، وتحسين إمكانية وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والخدمات والتمويل والأسواق، وغير ذلك من أجل تحسين سبل عيشهم وحماية البيئة مع العمل في الوقت ذاته على صون التنوع البيولوجي وخصوبة التربة.

3- ما هو القطاع الخاص وما هي ماهية الشراكة؟

21- **تعريف الشراكة:** هناك طرق مختلفة للتعامل مع القطاع الخاص وأوساط الأعمال التجارية، كل منها ينطوي على دور مختلف تقوم به منظمة الأغذية والزراعة. وتعرف المنظمة المشاركة مع القطاع الخاص على أنها "أي نوع من التفاعل مع الكيانات التجارية، ذات الأهداف المختلفة، التي تتراوح بين المحادثات والمناقشات غير الرسمية، ومنصات تبادل المعارف، والشراكات الكاملة التي تنطوي على التمويل. ويمكن تنفيذ هذه الالتزامات من خلال طرائق مختلفة، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر الشراكة، وقد تنطوي على مستويات مختلفة من تعرض الجمهور".

22- وتتبع هذه الاستراتيجية أيضاً تعريف الشراكة الوارد في استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن الشراكات على نطاق المنظمة (2012): أي "التعاون والتآزر بين وحدات المنظمة والأطراف الخارجية في عمل مشترك أو منسق لتحقيق هدف عام. وهي تشمل علاقة تسهم فيها جميع الأطراف في تحقيق النواتج وإنجاز الأهداف أكثر من كونها علاقة مالية فقط".¹⁹

23- **نطاق القطاع الخاص:** تعتبر منظمة الأغذية والزراعة، لأغراض هذه الاستراتيجية، أن القطاع الخاص يشمل مجموعة واسعة من الكيانات، تتراوح بين المزارعين وصيادي الأسماك والرحجيين ورعاة الماشية والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (بما في ذلك التعاونيات ومنظمات المزارعين/صيادي الأسماك/الرحجيين/منتجي الثروة الحيوانية والمؤسسات الاجتماعية) إلى الشركات الكبيرة، سواء الشركات المحلية أو المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الخيرية.

¹⁹ منظمة الأغذية والزراعة (2012).

- 24- وتراعي هذه الاستراتيجية أيضاً الرابطة الصناعية والتجارية، والاتحادات التي تمثل مصالح القطاع الخاص. وإن أي اتحادات أو منظمات أو مؤسسات، يتم تمويلها إلى حد كبير أو حكمها من قبل كيانات القطاع الخاص، ستعتبر قطاعاً خاصاً، بالإضافة إلى مؤسسات تملكها الدولة.²⁰ ولا تدرج الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث ضمن هذه الاستراتيجية الجديدة²¹.
- 25- وبصورة أكثر تحديداً، تعمل منظمة الأغذية والزراعة، على سبيل الذكر لا الحصر، مع الكيانات التالية (الجدول 1):

الجدول 1. أنواع كيانات القطاع الخاص التي تعتمزم منظمة الأغذية والزراعة إشراكها

المزارعون ومنظمات المزارعين ²²	يشكل المزارعون (بمن فيهم المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون) ومنظمات المزارعين مكونات هامة لا بوصفهم كيانات من القطاع الخاص وعوامل للتغيير فحسب، بل بوصفهم أيضاً مستفيدين من إشراك القطاع الخاص. وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة بتسهيل تقدم عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وتواصل إعطاء الأولوية لعملها الذي يركز على المزارعين الأسريين وصغار صيادي الأسماك والحرثيين.
منظمات المنتجين وتعاونياتهم ²³	تضطلع منظمات المنتجين وتعاونياتهم بدور محوري في تمكين المزارعين وصيادي الأسماك والحرثيين، ومساعدتهم على الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات والخدمات المالية، وأيضاً تكثيف إنتاجيتهم وقدرتهم على الابتكار.
الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم	تضطلع شركات الأغذية الزراعية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الريفية غير الزراعية، بما فيها المشاريع الناشئة بدور رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وتشجع منظمة الأغذية والزراعة تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفها محركاً رئيسياً لتحقيق الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية لقطاعات الأغذية الزراعية والقطاعات الريفية غير الزراعية، مع التركيز بشكل خاص على الأعمال التجارية التي يقودها الشباب والنساء.
الشركات الكبيرة: الشركات الكبيرة الوطنية والمتعددة	الشركات الكبيرة (بما في ذلك الشركات الكبيرة الوطنية والمتعددة الجنسيات، والشركات المملوكة للدولة). وقد أقامت الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة شراكات ثنائية للقطاع

²⁰ يشير هذا إلى كيانات تم تأسيسها بموجب القوانين الوطنية، كما هي الحال بالنسبة إلى المؤسسات المتوخية للربح.

²¹ تتم إدارة الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية ومع المجتمع المدني بطريقة منفصلة وخارج نطاق هذه الاستراتيجية، مع الإشارة إلى أهمية المؤسسات غير الحكومية كافة بالنسبة إلى منظمة الأغذية والزراعة.

²² تميل المنظمة إلى تناول منظمات صغار المنتجين من منظور المجتمع المدني، في حين تعامل المؤسسات الخيرية أو الجهات التجارية المنتجة للأغذية عادة على أنها من القطاع الخاص. ولكن التقسيم بين الفئتين ليس واضحاً دائماً. ولذلك، يمكن تناول فرادى تلك المنظمات كل حالة على حدة لتحديد الاستراتيجية التي تدرج في إطارها على نحو أنسب. وبصرف النظر عن هذا، نظراً إلى ولاية المنظمة، تسعى هذه الأخيرة إلى ضمان التمثيل اللائق ومشاركة منظمات المنتجين في اجتماعاتها وعملياتها لضمان سماع أصوات تلك المنظمات والأخذ بها.

²³ نفس ما ورد أعلاه.

الجنسيات، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة	الخاص مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن مجموعة واسعة من المواضيع المواضيعية في السنوات الأخيرة.
المؤسسات المالية	تضطلع المؤسسات المالية، بما في ذلك بنوك التنمية الدولية والوطنية والبنوك التجارية والمستثمرون من القطاع الخاص، والمستثمرون المؤثرون والمؤسسات الاستثمارية الخاصة الأخرى، بدور حاسم الأهمية من أجل تحسين عملية الاستثمار والاستفادة من إمكانات التمويل المبتكر لإزالة المخاطر وتعبئة الاستثمار الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
الرباطات الصناعية والتجارية واتحادات القطاع الخاص ²⁴	تتيح الرباطات الصناعية والتجارية والاتحادات لمنظمة الأغذية والزراعة تحقيق تأثير أكبر من خلال التعاون مع مجموعة من أصحاب المصلحة الملتزمين ذوي التفكير المماثل الذين لديهم القدرة على تعزيز التأثير من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة والسلامة الغذائية والتغذية.
المؤسسات الخيرية	تضطلع المؤسسات الخيرية بدور رئيسي في تحقيق خطة عام 2030 وهي مصدر مهم لتمويل التنمية.

4- لماذا ينبغي عقد شراكة مع القطاع الخاص؟

26- تعترف منظمة الأغذية والزراعة بالدور الفريد الذي يؤديه القطاع الخاص في الابتكار والتجارة والتمويل والاستثمار وقدرته على التأثير في تحوّل النظم الغذائية على نطاق واسع. ومنظمة الأغذية والزراعة مصلحة قوية في زيادة مشاركتها مع القطاع الخاص للاستفادة من هذه الإمكانيات والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الأعضاء. وتأمل منظمة الأغذية والزراعة، من بين جوانب أخرى، أن تؤدي مثل هذه الالتزامات إلى:

- (أ) تحسين فهم قضايا التنمية بهدف تحسين تصميم الحلول، مع مراعاة ما يرتبط بها من مفاضلات؛
- (ب) وتشجيع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي؛
- (ج) وتسهيل الإدماج في سلاسل القيمة والوصول إلى أسواق أكثر ربحاً؛
- (د) ودعم الابتكار وتوسيع نطاقه؛
- (هـ) وتعبئة الخبرة العلمية والمستندة إلى الأدلة؛
- (و) والقيام بدور تحفيزي في تغيير الطريقة التي تعمل بها الأعمال التجارية والاستثمار في النظم الغذائية والزراعية؛
- (ز) وتطوير قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛

²⁴ يمثل المنتدى الاقتصادي العالمي، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة أمثلة على الكيانات التي تعمل معها منظمة الأغذية والزراعة في إطار استراتيجية عام 2013.

- (ح) والدعوة إلى تغيير السياسات والمؤسسات؛
- (ط) والمساهمة في إدخال تعديلات على أولويات القطاع الخاص واستراتيجيات الأعمال التجارية التي تتضمن ممارسات الاستدامة وتعزيزها؛
- (ي) وتشجيع الاستثمار لسد ثغرات التمويل الرئيسية التي تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ك) واستحداث بيانات يمكن أن تساعد في تسريع وتيرة الابتكار وعملية صنع القرار القائمة على الأدلة ورصد أهداف التنمية المستدامة؛
- (ل) ودعم القطاع الخاص للاعتراف بمسؤوليته الاجتماعية بالمساهمة في الأمن الغذائي والتغذوي للسكان من خلال أشكال مستدامة من الإنتاج تخفف التأثير في البيئة.

27- وعلاوة على ذلك، في حين تعترف منظمة الأغذية والزراعة بخطور التأثير غير المبرر من جانب القطاع الخاص، فإن العمل المعياري الذي تقوم به المنظمة يمكن أن يستفيد إلى حد كبير من معارف القطاع الخاص وتكنولوجياته وابتكاراته. ويمكن لشركات القطاع الخاص أن تولد معارف وبيانات في الوقت الحقيقي، ومعلومات عن الأسواق وأفضل الممارسات، وأن تيسر النشر الفعال للمعلومات على الصعيدين الوطني والعالمي.

5- لماذا ينبغي أن يعقد القطاع الخاص شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة؟

28- تظهر العديد من شركات ورابطات القطاع الخاص التزامًا متزايدًا بمواءمة استراتيجياتها وممارساتها واستثماراتها مع قيم خطة عام 2030 وأهدافها. وتتطلع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إلى خبرة منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة، التي يمكن أن توفر التوجيه بشأن الممارسات التجارية المستدامة والمسؤولية اجتماعيًا.

29- وتشير مشاورات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن القطاع الخاص يتوجه إلى المنظمة لأنه ينظر إليها على أنها:

- (أ) رائدة على المستوى العالمي في مجال الأغذية والزراعة ووسيط للمعارف بالنسبة للحكومات؛
- (ب) ومركز "للتوفيق"، يجمع الأعضاء وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة حول الأولويات والاستثمارات المشتركة؛
- (ج) ووسيط مستقل ومحاميد وموضوعي وصادق للتحالفات متعددة التخصصات، قادر على تسهيل التواصل بين الحكومات والقطاع الخاص جنبًا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول؛
- (د) وداعية ومناصرة للابتكار والرقمنة في الأغذية والزراعة المستدامتين، وإدارة الموارد الطبيعية لضمان الأمن الغذائي، والنهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز التنمية الريفية في جميع أنحاء العالم، وخاصة بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛

- (هـ) ومقدمة للقواعد والمعايير العالمية وراعية للسياسات العالمية والمعاهدات الدولية ومدونات قواعد السلوك وغير ذلك من صكوك ملزمة وغير ملزمة،²⁵ حيث توفر المعايير الدولية المناسبة التي يمكن أن يستخدمها القطاع الخاص لتحسين الأنشطة المتصلة بالتنمية؛
- (و) وجهة مساهمة في تعبئة الشبكات العامة والخاصة، ودعم تعزيز البيانات والمعلومات والمعرفة من خلال قدرتها على حشد واجتماع مختلف أصحاب المصلحة.

6- لماذا إشراك القطاع الخاص مهم- النتائج والفوائد

- 30- **النتائج المنشودة:** تكمن الغاية العامة للاستراتيجية في تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص في عمل منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك على المستوى الميداني، على أنها "منظمة واحدة" للعمل نحو حلول مستدامة أطول أجلاً. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي أن تشمل النتائج المرجوة من زيادة التعاون الاستراتيجي بين المنظمة والقطاع الخاص ما يلي:
- (أ) مشاركة الشركاء من القطاع الخاص، ولا سيما الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، في تطوير نظم غذائية شاملة ومستدامة، مما يساعد على تنشيط الاقتصادات الريفية وضمان المشاركة الاقتصادية لأشد أصحاب المصلحة فقراً وضعفاً؛
- (ب) إقامة شراكات متعددة القطاعات تحويلية قصيرة وطويلة الأجل وذات قيمة مشتركة مع القطاع الخاص، مثل مبادرة العمل يداً بيد،²⁶ استجابة لاحتياجات محددة تركز على المستفيدين، تماشياً مع أولويات الحكومات الوطنية؛
- (ج) إسهام الشراكات والالتزامات التي تركز على الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وطرق العمل الجديدة في إيجاد حلول فعالة من حيث التكلفة ومستدامة وقابلة للتعديل لمواجهة التحديات الإنمائية التي طال أمدها؛
- (د) تمتع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بإمكانية أفضل للحصول على التمويل والاستثمار، في حين أن بيئات الأعمال هي أكثر استدامة للمؤسسات المالية والمستثمرين، بالاعتماد على خبرة منظمة الأغذية والزراعة والصكوك الدولية للاستدامة ومواءمة أهداف التنمية المستدامة، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة

²⁵ من الأمثلة على ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة للحيازة (منظمة الأغذية والزراعة، 2012ب)؛ ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي للاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2014)؛ والاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء (منظمة الأغذية والزراعة، 2016أ)، ومدونات قواعد السلوك بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية (فيد الإعداد) والخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية (فيد الإعداد). وتشجع المنظمة الشركاء من القطاع الخاص على النظر في اعتماد صكوك اللجنة المتعلقة بالسياسات، بالنظر إلى ما تتسم به من طابع طوعي.

²⁶ للاطلاع على مبادرة العمل يداً بيد، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <http://www.fao.org/hand-in-hand/ar/>

لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية؛²⁷

(هـ) وآليات تحفيزية مناسبة على مستوى السياسات قائمة على الأدلة من أجل توجيه القطاع الخاص نحو مزيد من الاستدامة؛

(و) وتواءم الأعمال التجارية للقطاع الخاص بشكل أفضل مع أهداف التنمية المستدامة والتزامها بشكل أكبر بتخفيض بصمتها البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي، والحد من آثارها المناخية وضمان الاستدامة؛

(ز) وتوفر بيانات ومعارف القطاع الخاص بشكل علني مع إمكان الوصول إليها من خلال مستودعات السلع العامة؛

(ح) وإضافة القطاع الخاص صوته إلى الحوار الوطني والإقليمي والعالمي بشأن السياسات، دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

7- هياكل المشاركة مع القطاع الخاص

31- اتساق إشراك القطاع الخاص مع الإطار الاستراتيجي: يتيح إعداد الإطار الاستراتيجي الجديد²⁸ الفرصة لمواصلة بلورة مجالات للتركيز وأساليب عمل جديدة وإدراجها لمساعدة البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستتم مواءمة هذه الاستراتيجية تماماً مع الإطار الاستراتيجي الجديد عند الموافقة عليها خلال مؤتمر المنظمة المزمع عقده في يوليو/تموز 2021.

32- وبدأ يظهر عدد من مجالات الشراكات ذات الأولوية مع القطاع الخاص، وهذه المجالات تشمل ما يلي:

(أ) خطة تسخير النظم الغذائية: تعد النظم الغذائية من بين نقاط الدخول الرئيسية للاستفادة من الروابط المتبادلة وتسريع التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة.²⁹ ومن الأهمية بمكان وضع نهج النظم الغذائية في جدول الأعمال السياسي، حيث ينبغي أن تقود منظمة الأغذية والزراعة تحالفاً قوياً للأمم المتحدة لضمان تحسين الإنتاج والتغذية والصحة والبيئة والمعيشة. خير مثال على ذلك هو مبادرة العمل يدًا بيد؛

²⁷ منظمة الأغذية والزراعة (2021ب) ولجنة الأمن الغذائي العالمي (2014). هذه ليست قائمة وافية. تتضمن الأمثلة الأخرى: الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ومدونة السلوك الدولية الخاصة بإدارة مبيدات الآفات، ومدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام أو المواصفات الدولية للأغذية (هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)، التوجيهات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة، وغير ذلك. وهنا، تشجع منظمة الأغذية والزراعة مجددًا الشركاء من القطاع الخاص على النظر في اعتماد صكوك اللجنة المتعلقة بالسياسات، بالنظر إلى ما تنسم به من طابع طوعي.

²⁸ سيرعرض الإطار الاستراتيجي (2021-2031) على الأجهزة الرئاسية في دوراتها الأولى في عام 2021.

²⁹ الأمم المتحدة (2019).

- (ب) والارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: يعتبر تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار أمراً أساسياً لتحقيق تحوّل عميق في النظم الغذائية والزراعية. ويتعين أن تستجيب منظمة الأغذية والزراعة بكفاءة وفعالية، وبصوت واضح ومتسق، للإمكانيات والتحديات التي ينطوي عليها ذلك؛
- (ج) وعقد شراكات من أجل الأنماط الغذائية الصحية والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية (بما في ذلك السمنة): تزايد تأكيد ومناصرة منظمة الأغذية والزراعة لهذا الموضوع، وينبغي أن تسعى إلى العمل بشكل أوثق وطموح، مع الجهات الرائدة في القطاعين العام والخاص في هذا المجال، وكذلك مع المستهلكين ومنظماتهم؛
- (د) وتسهيل الاستثمارات من القطاع الخاص بكمية أكبر ونوعية أفضل: قد وافق مجلس المنظمة³⁰ على توسيع نطاق عمل المنظمة لتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة باعتبارها أفضل وسيلة لزيادة الخبرات التقنية مع التركيز على المنتجات والخدمات المستدامة المحايدة للمناخ، فضلاً عن الاستثمارات الشاملة؛
- (هـ) وتعزيز التنمية الريفية واستئصال الفقر في الريف: يمكن أن توسع منظمة الأغذية والزراعة نطاق الشراكات الاستراتيجية لتحقيق الهدفين 1 والهدفين 2 من أهداف التنمية المستدامة، بالتحديد الحد من الفقر في الريف. ولهذا الغاية، تهدف مبادرة العمل يداً بيد إلى تسريع وتيرة الاستثمارات الشاملة في المناطق الريفية وتشمل تطوير الأنشطة الاقتصادية الريفية الجديدة والناشئة. ويمكن زيادة توسيع الشراكات الإنسانية، لا سيما في سياق الترابط القائم بين المسائل الإنسانية والإنمائية والمتصلة بالسلام؛
- (و) والاستفادة من البيانات ومصادر البيانات غير التقليدية وعلوم البيانات: تقوم منظمة الأغذية والزراعة بوضع منصات لدمج البيانات متعددة القطاعات من مصادر مختلفة لأجل التحليل والتنبؤ في الوقت الحقيقي. ويشمل ذلك مصادر البيانات غير التقليدية، مثل الأخبار والشبكات الاجتماعية والاستشعار عن بعد والبيانات المفتوحة والمنتجات التحليلية؛
- (ز) وتعزيز أدوات القياس والإبلاغ المؤسسي عن أهداف التنمية المستدامة وقضايا الاستدامة الغذائية والزراعية: تضع منظمة الأغذية والزراعة إطاراً للمؤشرات للإبلاغ من قبل القطاع الخاص عن أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن المشاركة الوثيقة مع القطاع الخاص في أنشطة التطوير المنهجية لتحسين القياس والإبلاغ عن قضايا الاستدامة الرئيسية أن تيسر الجهود العالمية لرصد أهداف التنمية المستدامة؛
- (ح) وضمان الاستدامة البيئية وتعميم التنوع البيولوجي وقدرة النظم الغذائية والزراعية على الصمود في وجه تغير المناخ: للنظم الزراعية والغذائية بصمة بيئية كبيرة، مع الاعتراف بوظيفة احتجاز الكربون لقطاع الزراعة والدور الذي يؤديه القطاع حالياً في تحقيق الأمن الغذائي. كما أن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أمر لا غنى عنه لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك. ومن الأساسي أن تبتكر المشاريع الخاصة في مجالي

³⁰ أنظر تقرير الدورة الرابعة والستين بعد المائة لمجلس المنظمة (أنظر <http://www.fao.org/3/nc436ar/nc436ar.pdf>)

<http://www.fao.org/3/nd238ar/nd238ar.pdf>

الأغذية والزراعة من أجل الحد بشكل كبير من بصمتها البيئية وتعميم التنوع البيولوجي وزيادة القدرة على الصمود بوجه التغيرات المناخية؛

(ط) ومعالجة أزمته الأعدية والمياه: تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور قيادي رئيسي في الوقاية من الأزمات الغذائية والاستعداد لها والاستجابة لها (بما في ذلك الآفات والأمراض العابرة للحدود وجائحة كوفيد-19) ودعم النتيجة الجماعية للقضاء على الجوع والحد من الاحتياجات والمخاطر ونقاط الضعف المرتبطة بالجوع الحاد. وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة التزامًا قويًا بالإدارة المستدامة للمياه بهدف تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

33- **هياكل المشاركة الجديدة والقائمة:** في إطار استراتيجية عام 2013، استخدمت منظمة الأغذية والزراعة ستة هياكل أو طرائق للعمل مع القطاع الخاص (الجدول 2-1)، وهي لا تزال صالحة. ومن خلال هذه الاستراتيجية، ستشرع منظمة الأغذية والزراعة في عدة مجالات إضافية وستدعو إلى المشاركة فيها (الجدول 2-2). وهذه المجالات الإضافية ليست حصرية وتظهر استعداد المنظمة للعمل بشكل خلاق وفعال مع شركاء القطاع الخاص.

الجدول 2-1 الهياكل الحالية للمشاركة

<p>الحوار بشأن السياسات - تدعم منظمة الأغذية والزراعة إشراك القطاع الخاص في الحوار السياسي لأصحاب المصلحة المتعددين في ما يتعلق بالزراعة والبيئة والموارد الطبيعية والأمن الغذائي والتغذية في إطار ولاية المنظمة. وتوفر إشراك القطاع الخاص وجهة نظر مختلفة بشأن التحديات الإنمائية المعقدة وتساعد على تحسين ممارسات الشركات. كما أنها تساعد على مواءمة معايير القطاع مع السياسات الحكومية والمعايير الدولية.</p>
<p>تنمية القدرات - تتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص بشأن أنشطة تنمية القدرات في عدد من المجالات، بما في ذلك أنشطة محددة وموجهة للمزارعين ومنظمات المنتجين والتعاونيات والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، لتحسين وتعزيز تدفقات العمل في سلاسل القيمة الزراعية.</p>
<p>حشد الموارد - تلقت المنظمة مساهمات مالية وعينية من القطاع الخاص لدعم برامج المنظمة ومشاريعها في المجالات ذات الاهتمام المشترك.</p>
<p>التعاون التقني - إن منظمة الأغذية والزراعة تعمل مع القطاع الخاص في ما يتصل بالاحتياجات والتحديات البرنامجية المحددة ذات المواصفات الفنية المحددة في مجالات عمل منظمة الأغذية والزراعة. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع شركاء القطاع الخاص لتبادل الخبرات وتصميم حلول للمشاكل التي لا تتوفر لها حلول حالية أو لا تكون مناسبة.</p>
<p>المعارف والبحوث - يساهم القطاع الخاص في معارف المنظمة وقدرتها البحثية من خلال تقديم بيانات ومعلومات عن اتجاهات السوق، والتكنولوجيات المستجدة. ومن الممكن أن تقدم معارف القطاع الخاص إسهامات مهمة في مجال المنافع العامة. وغالبًا ما تطلب المنظمات العامة والخاصة والدولية المشورة الفنية من المنظمة.</p>

الدعوة والاتصال - تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص في ما يخص تبادل ونشر المعلومات وأفضل الممارسات المتعلقة بالأولويات الرئيسية للمنظمة. وكانت الدعوة إلى عمل منظمة الأغذية والزراعة بمثابة شكل قديم من أشكال المشاركة مع القطاع الخاص، حيث ساعدت وسائل الإعلام منظمة الأغذية والزراعة في الترويج للقضاء التام على الجوع على سبيل المثال.

الجدول 2-2 الهياكل الإضافية للمشاركة

الابتكار - يساعد القطاع الخاص على ضمان أن تطبق منظمة الأغذية والزراعة ليس فقط العلم والتكنولوجيا الحديثين وإنما أن تعتمد أيضًا جميع أشكال النهج المبتكرة لمواجهة الأوضاع والتحديات الجديدة. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص معًا لضمان استخدام النهج المبتكرة وتوسيع نطاقها، وإتاحة الفرص للعمل على تحقيق عالم خالٍ من الجوع والفقير وسوء التغذية. وفي حين تستمر المنظمة في سعيها للمشاركة مع القطاع الخاص لتحسين قاعدة معارف المنظمة كطريقة مشاركة قائمة، فإنها تركز على دورها كجهة وسيطة للوصول إلى الابتكارات في قطاع الأغذية الزراعية، وخاصة بالنسبة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ورعاة الماشية وصيادي الأسماك والحرجيين.

تبادل البيانات ونشرها - تشجع منظمة الأغذية والزراعة وتدعم تبادل ونشر بيانات القطاع الخاص والمعلومات من خلال الشبكات العالمية وكمناخ عامة عالمية. وتتطلع المنظمة إلى القطاع الخاص من أجل إكمال وتعزيز مصادر البيانات الزراعية المختلفة التي تقوم برصدها وتجمعها على أساس منتظم.

الدعم للتمويل والاستثمار - إن التنمية الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية تتطلب مستويات عالية من الاستثمار الخاص لتلبية أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي يستمر فيه وجود هذا النموذج التقليدي لتعبئة الموارد، تقوم المنظمة بتحويل تركيزها من رصد المبالغ إلى توفير التمويل. وينطوي هذا التحول على إحداث تغيير كبير في محور تركيز المنظمة، من تعبئة الموارد أولاً في شكل منح لمشاريعها وبرامجها إلى تحفيز مصادر مختلفة للتمويل المحلي والدولي والعام والخاص والاستفادة منها ودمجها وتنظيمها من أجل تحقيق نتائج إنمائية جماعية وتحويلية ومستدامة. وتسعى المنظمة إلى الانخراط في آليات جديدة لزيادة الاستثمارات المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة في الأنظمة الغذائية والزراعية. ويشمل هذا العمل مع المؤسسات المالية، العامة والخاصة والمحلية والدولية، لدعم الآليات المالية التي تيسر الاستثمارات المسؤولة في سلاسل الإمدادات الزراعية كافةً.

التواءم مع أهداف التنمية المستدامة - تدعم منظمة الأغذية والزراعة استخدام القطاع الخاص لسلسلة من الصكوك التي تم التصديق عليها دوليًا والتي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، والتي تعتبر المنظمة الجهة الراعية الرئيسية لها. وهي تشمل مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني ومدونات قواعد السلوك المشار إليها آنفًا، فضلًا عن أدوات قياس الاستدامة والرصد والإبلاغ في مجالات خبرة المنظمة وضمن الولاية

الملقاة على عاتقها. ويتوخى هذا الدعم الفني والامتثال لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، واستخدام أدوات دعم الأداء لتوجيه ورصد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه.

الدعوة لأهداف التنمية المستدامة - تسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى توسيع شراكات متعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد مع كيانات القطاع الخاص من أجل الدعوة إلى قضايا الاستدامة والتحديات والحلول الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد يشمل هذا المواءمة الاستراتيجية مع التحالفات والاتحادات القائمة التي يقودها القطاع الخاص، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة.

34- جهود المنظمة لضمان شمولية تدخلات القطاع الخاص: تكفل المنظمة بأن تكون الأنشطة مع القطاع الخاص شاملةً وبخاصة مع أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستقوم المنظمة بما يلي:

- (أ) استهداف تدخلاتها المناطق التي يوجد فيها عدد ملحوظ من أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل النهج الإقليمية المنفذة في إطار مبادرة العمل يدًا بيد؛
- (ب) وتوفير المعلومات العامة لتيسير شفافية مشاركة القطاع الخاص بطريقة تنافسية؛
- (ج) والعمل مع الحكومات لضمان أوجه التكامل الضرورية بين الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات بشكل شامل؛
- (د) واستخدام الشراكات الحالية والجديدة مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية من أجل فتح المجال لنزع المخاطر عن الاستثمارات بصورة تنافسية.

8- الربط والدعم والتأييد - الركائز الإرشادية لهذه الاستراتيجية

35- تعتمد منظمة الأغذية والزراعة نهجًا أكثر استباقية في البحث عن التزامات جديدة للقطاع الخاص وتنميتها وتوسيع نطاقها. وإن النهج الذي تتبعه منظمة الأغذية والزراعة يتلخص في سلسلة متصلة من الالتزامات، الربط بين منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص بشكل استباقي، ودعم تنمية الالتزامات المؤثرة بطريقة شفافة ومرنة، وأخيرًا تأييد الالتزامات من خلال قياس التأثيرات وتعزيزها.

36- **الربط - النهج الاستباقي للتواصل والمشاركة:** تقترح منظمة الأغذية والزراعة إطلاق آليتين جديدتين لدعم تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص: بوابة "التواصل" ومجموعة استشارية غير رسمية للقطاع الخاص لتقديم المشورة بشأن تنفيذ الاستراتيجية.

37- وتمشيًا مع إحدى توصيات تقييم عام 2019، تنشئ منظمة الأغذية والزراعة بوابة "التواصل" لشركاء القطاع الخاص على شبكة الإنترنت، التي تعمل بمثابة قناة رسمية تستطيع المنظمة من خلالها التفاعل مع الشركاء المحتملين والحاليين. وإن البوابة بمثابة مستودع³¹ للمعلومات المتعلقة بالشركاء على شبكة الإنترنت، يستند إلى الشفافية والانفتاح والشمولية والمساءلة والنزاهة والاحترام المتبادل. وتعمل البوابة على جعل اتفاقات الشراكة السابقة والحالية والمستقبلية، مثل مذكرات التفاهم مع ما يتصل بها

³¹ ستضمن البوابة وجود ضمانات مناسبة وجدار مانع للتحكم في درجة الوصول إلى المعلومات. وفي حين سيتم ضمان الإفصاح التام عن اتفاقات الشراكة بالنسبة إلى موظفي المنظمة وأعضائها، قد يكون وصول الأطراف الخارجية إليها مقيدًا.

من خطط عمل وخطابات النوايا وغيرها، في المتناول وعلى إتاحة إمكانية الوصول لموظفي المنظمة وأعضائها. كما تعمل البوابة كنظام لإدارة العلاقات بين الشركات في المنظمة لضمان إتاحة المعلومات الأساسية عن الشركاء (بما فيهم القدامى والحاليون والمستقبليون) وحالة المشاركة بسهولة وبانتظام لجميع موظفي المنظمة، بصرف النظر عن الموقع، وكذلك للشركاء أنفسهم وأعضاء المنظمة. ويجب إتاحة الوصول إلى جميع وثائق الشراكة، بما في ذلك مذكرات التفاهم المتصلة بها وغير ذلك من أشكال الاتفاقات، من خلال البوابة.

38- وسيتم إنشاء مجموعة استشارية غير رسمية للقطاع الخاص لتعزيز تعاون ومشاركة المنظمة عبر القطاع الخاص. ومن الأهمية بمكان أن تشمل هذه المجموعة على مجموعة متنوعة من كيانات القطاع الخاص.³² وفي حين أن لها ليست هيئة رسمية لصنع القرار، فإنها تتيح للمنظمة فرصاً للحوار وتشكل محفلاً للمنظمة والأعضاء للتشاور الدوري مع المجموعة للحصول على المشورة والرد بشأن مجالات وأساليب المشاركة المقترحة. وتضم المجموعة ممثلين من جميع الكيانات الرئيسية المدرجة في الجدول 1. وتعمل المجموعة الاستشارية لمدة سنتين على الأقل. وبعد مرور سنتين، تقيّم المنظمة ما إذا كان ينبغي التمديد للمجموعة الاستشارية ضمن الفترة المتبقية من الاستراتيجية، وفي إطار أي ولاية، وإلى متى، وتحدد تناوب الممثلين. ويدعى ممثلو المجموعة الإقليمية إلى المشاركة بصفة مراقبين لضمان الشفافية الكاملة لأعضاء المنظمة.

39- وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة من أن تشكيل المجموعة يعكس الجوانب التالية: التنوع (الجغرافي والفنوي وهيكل/حجم المؤسسة) والصلة بالموضوع، والتأثير والابتكار والإتاحة والالتزام بولاية المنظمة والتوازن بين الشركاء المعروفين من المنظمة والشركاء الجدد المحتملين. ويتم اختيار أعضاء المجموعة الاستشارية للقطاع الخاص من قبل المنظمة من خلال عملية شفافة ومفتوحة بالتشاور مع المكاتب الميدانية للمنظمة، بالإضافة إلى المكاتب الفنية والفروع في المقر. وسيحاط أعضاء المنظمة علمًا بتشكيل المجموعة الاستشارية للقطاع الخاص غير الرسمية، بما في ذلك المعلومات بشأن حجمها وتناوب الأعضاء فيها والمراقبين، من خلال التقارير المنتظمة التي ترفعها المنظمة إلى الأجهزة الرئاسية بشأن تنفيذ الاستراتيجية.

40- **الدعم - نموذج تجاري شفاف ومنتشر لبناء الشراكات:** من العناصر البالغة الأهمية في الاستراتيجية وضع خطوط توجيهية داخلية واضحة وموجزة لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، وتوفير إرشادات عملية بشأن الجوانب التشغيلية لإدارة الشراكات، بما في ذلك التيسير وتقييم المخاطر والعناية الواجبة، فضلاً عن إجراءات الإبلاغ. وتعتبر الصكوك القائمة حالياً للتعامل مع القطاع الخاص غير كافية لتلبية احتياجات الاستراتيجية. وتماشياً مع التزام المنظمة بتوسيع مجالات عملها مع القطاع الخاص، يلزم وضع مجموعة أوسع من الصكوك (بما في ذلك الصكوك القانونية) والأدوات المرتبطة بها، مع وضع خطوط توجيهية تشغيلية واضحة. ومن جملة أمور أخرى، يتعين دعم أفضل لموظفي المنظمة³³ في تحديد الشراكات المؤثرة من أجل معالجة نتائج التقييم والدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية الحالية.

³² سيتم إنشاء المجموعة الاستشارية للقطاع الخاص في البداية على الصعيد العالمي، ولكن سيتم النظر في المستقبل في آلية ماثلة على الصعيد الإقليمي، مع

تقدم منظمة الأغذية والزراعة في توسيع نطاق المشاركة مع القطاع الخاص.

³³ سيتم النظر أيضاً في التدريب على ولاية المنظمة وقيمتها الجوهرية لضمان اتساق الشراكات المقترحة مع النصوص الأساسية ووضع المنظمة.

41- وهناك أيضاً حاجة إلى اتفاقات تعاون على الصعيد المحلي.³⁴ ولئن كان من المهم تحديد أدوات مفتوحة ومرنة وتحديد مجالات التعاون العامة والمجالات الجغرافية ذات الأهمية على الصعيد العالمي، فإن هناك حاجة أيضاً إلى اتفاقات تعاون مفصلة على الصعيد المحلي. والهدف من ذلك هو التوصل إلى اتفاقات تضع جميع الأطراف على نفس المستوى، مما يسمح لها بحشد القوى وتبادل الخبرات والتكنولوجيا والابتكار والاستفادة من أوجه التآزر وترك خيار تقاسم الموارد الاقتصادية على المستوى المحلي مفتوحاً.

42- وفي الوقت نفسه، ستقوم المنظمة بتحديث قواعدها مثل حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية واستخدام الشعار. وتكفل المنظمة أن تكون أي تحديثات للإجراءات والعمليات المتعلقة بإشراك القطاع الخاص متماشية مع معايير الأمم المتحدة وضوابطها الوقائية الحالية بموجب القانون الدولي، دون المساس بنزاهة المنظمة أو استقلاليتها أو حيادها أو مصداقيتها أو سمعتها.

43- **التأييد - قياس أثر التعزيز:** ثمة سمة أخرى للاستراتيجية وهي التركيز على تقدير وقياس النتائج الحاصلة من الشراكة مع القطاع الخاص. وينبغي أن يشمل ذلك البيانات والمقاييس الأخرى المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وأن يكون متوائماً مع المؤشرات والمقاصد الواردة في الإطار الاستراتيجي لقياس تأثير إشراك مع القطاع الخاص. وينبغي أن تستفيد منظمة الأغذية والزراعة من الشراكات القائمة لتوسيع نطاق الممارسات الجيدة وتوسيع نطاقها جغرافياً.

44- وبالإضافة إلى تقرير سنوي عن الشراكات، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص (أنظر الفرع الثالث)، تنشر منظمة الأغذية والزراعة نتائجها ومقاييسها بشأن كل نوع من أنواع إشراك القطاع الخاص من خلال البوابة الإلكترونية. وتتاح أيضاً وثائق إضافية، مثل صحائف الوقائع، وملخصات عن الممارسات الجيدة، ومستودعات البيانات المعززة الناتجة عن شراكات منظمة الأغذية والزراعة، بوصفها منافع عامة عالمية.

9- تقديم الدعم الكامل لفرص المشاركة الإقليمية والوطنية

45- في حين يمكن لأي شخص داخل المنظمة أو خارجها، بما في ذلك الأعضاء، أن يحدد حاجة أو فرصة للمشاركة المحتملة مع كيان من كيانات القطاع الخاص، فإن للمكاتب الميدانية دوراً حاسماً بشكل خاص في بناء الشراكات مع القطاع الخاص على أرض الواقع. ولتعزيز إشراك القطاع الخاص، تعتبر تنمية قدرات الموظفين، ولا سيما في المكاتب الإقليمية والقطرية، أمراً حاسماً لضمان رعاية الشراكات ودعم عمل منظمة الأغذية والزراعة. ويركز تخطيط العمل المبكر لتنفيذ هذه الاستراتيجية على تنمية قدرات الموظفين باعتبارها نشاطاً ذا أولوية.

46- **منظور إقليمي:** تستدعي الطبيعة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة التعاون في المجالات المتعلقة بالتحديات المعقدة العابرة للحدود. وتشارك منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص على المستوى الإقليمي في قضايا التعاون والاستثمار داخل المنطقة ذات الصلة بمساهمة منظمة الأغذية والزراعة في تعزيز الإمكانات الاقتصادية لقطاع الأغذية والزراعة، فضلاً عن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

³⁴ كما تقدم منظمة الأغذية والزراعة المشورة للحكومات بشأن كيفية التعامل مع مشاركة القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية بهدف تحويل قطاعها الزراعي. وتعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص عنصراً أساسياً. أنظر منظمة الأغذية والزراعة (2016ب).

47- وتسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى تحقيق أقصى قدر من المشاركة مع القطاع الخاص بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة التكامل لأمريكا الوسطى والجماعة الكاريبية. وتسعى المؤتمرات الإقليمية للمنظمة أيضًا إلى اجتذاب المزيد من إشراك القطاع الخاص كأساس للشروع في مزيد من المشاركة لمعالجة الأولويات الإقليمية.

48- **المستوى القطري:** تتماشى الشراكات التي يتم إقامتها على المستوى القطري مع أولويات الحكومة، على النحو المبين في أطر البرمجة القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وتتولى المنظمة إقامة شراكات واتفاقات تشغيلية على الصعيد القطري تهدف إلى تعزيز إشراك القطاع الخاص في المجالات ذات الأولوية التي تحددها الحكومة.

49- ومن المتوقع أن تضع المكاتب الإقليمية والقطرية خطط عمل مصممة خصيصًا للعمل مع القطاع الخاص، استنادًا إلى الأولويات التي حددها المؤتمرات الإقليمية، وأطر التخطيط القطرية، وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء.

10- نهج العناية الواجبة المناسب للغرض لتقييم المخاطر وإدارتها

50- **مخاطر المشاركة:** يمكن أن تنطوي مشاركة المنظمة مع كيانات القطاع الخاص على مخاطر تحتاج إلى إدارة فعالة. وقد ينطوي توسيع نطاق المشاركة مع كيانات القطاع الخاص على المزيد من المخاطر المتعلقة بالسمعة البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويتطلب اعتماد نهج مفتوح إزاء شراكات القطاع الخاص آليات كافية لتحديد وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الطابع الحكومي الدولي للمنظمة وكذلك استقلالها وحيادها. وفي الوقت نفسه، وفي ضوء النهج الجديد لإعادة تنشيط الشراكة مع القطاع الخاص المطلوب في خطة عام 2030، تلتزم منظمة الأغذية والزراعة بتقديم نهج "استباقي" إزاء بذل العناية الواجبة (تيسير صياغة الشراكات وتنفيذها)، بما يتجاوز النهج "الدفاعي" (حماية نزاهة المنظمة وحيادها واستقلالها وإدارة المخاطر)، تماشيًا مع تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017.³⁵

51- ويجري حاليًا وبشكل منفصل وضع إطار المنظمة الخاص بإدارة المخاطر بالنسبة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، مع إجراءات حديثة ومبسطة للعناية الواجبة وتقييم المخاطر.

52- وتتعلق المخاطر، ضمن جوانب أخرى، بما يلي:

- (أ) تضارب المصالح؛
- (ب) والتأثير غير المبرر أو غير السليم الذي يمارسه كيان من القطاع الخاص على عمل المنظمة، ولا سيما على سبيل المثال لا الحصر، السياسات والقواعد ووضع المعايير؛
- (ج) والتأثير السلبي على نزاهة المنظمة أو استقلالها أو مصداقيتها أو سمعتها أو ولايتها؛
- (د) واستخدام المشاركة في المقام الأول لخدمة مصالح كيان القطاع الخاص، مع فائدة محدودة أو معدومة للمنظمة؛

- (هـ) والمشاركة التي تمنح إقرار اسم كيان القطاع الخاص أو علامته التجارية أو منتجه أو وجهات نظره أو نشاطه؛
 (و) وتبييض صورة كيان من كيانات القطاع الخاص من خلال المشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة؛
 (ز) وإخفاق الشراكة في توفير الفوائد المتوقعة.

53- وتضمن عملية الاستعراض أن تمثل كل شراكة مع القطاع الخاص لمبادئ المنظمة بشأن المشاركات، وأن تكون ذات صلة بولاية المنظمة ومتسقة مع أولويات البلدان وأن تحدد تدابير للحد من المخاطر. وتواصل المنظمة تفادي أي تضارب للمصالح قد يكون لكيان من كيانات القطاع الخاص مع منظمة الأغذية والزراعة، أو التأثير غير المبرر الذي قد يمارسه، أو ينظر إليه بشكل معقول على أنه يمارسه على عملية صنع القرار في المنظمة أو مصالحها.

54- **معايير الإقصاء:** تتقيد منظمة الأغذية والزراعة بمجموعة من معايير الإقصاء التي تنطبق على المشاركة بين المنظمة والقطاع الخاص. وتشير هذه المعايير إلى فئات الأعمال التجارية و/أو الممارسات التي تعتبر جوهرية متعارضة مع قيم الأمم المتحدة ومعاهداتها، أو أي معايير دولية. ولا تشترك منظمة الأغذية والزراعة مع الكيانات التي:

- (أ) تشارك بصورة مباشرة في أنشطة لا تتسق مع الجزاءات أو القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الاتفاقيات (مثل اتفاقية المناخ أو التنوع البيولوجي أو الجريمة المنظمة العابرة للدول أو تمويل الإرهاب) أو غيرها من التدابير المماثلة، بما في ذلك معايير مكافحة غسيل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التابعة لصندوق النقد الدولي)؛
 (ب) وتكون متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان، أو تتساهل مع العمل القسري أو الإلزامي أو استخدام عمل الأطفال؛
 (ج) ولا تتماشى مع مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛
 (د) وتكون مشاركة في إنتاج وتوزيع منتجات التبغ بالجملة، أو التي تستمد إيراداتها من المقامرة (باستثناء اليانصيب) أو المواد الإباحية؛

(هـ) وأخفقت بصورة منهجية في إظهار الالتزام بالوفاء بمبادئ الأمم المتحدة، أو لم تف عملياً بها، بما في ذلك البيانات أو المبادئ التي تتسق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتكسبه، وإعلان ريو، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أو سياسة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بعدم التسامح المطلق إزاء جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

55- ومن حيث المبدأ، ينبغي عدم متابعة إقامة شراكات يحتمل أن تدرج ضمن معايير الإقصاء. ولكن، في حالات استثنائية، قد تظل التفاعلات والاتصالات ممكنة مع بعض الشركات التي يتم تقييمها على أنها تنطوي على مخاطر كبيرة (على سبيل المثال، تضارب المصالح المحتمل) حيث ستكون هناك فائدة كبيرة للمستفيدين من المنظمة وأصحاب المصلحة من خلال مشاركة محددة بوضوح تدعم تنفيذ ولاية المنظمة وحيث يمكن وضع الآليات لحماية مصالح المنظمة.

56- **العناية الواجبة وتقييم المخاطر:** قبل العمل في شراكة مع أي كيان من القطاع الخاص، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بإبلاء العناية الواجبة وتقييم المخاطر للحفاظ على نزاهتها. وتحدد منظمة الأغذية والزراعة مجموعة شاملة من فئات المخاطر

لإشراك القطاع الخاص، فضلاً عن إطار المساءلة في عملية تقييم المخاطر التي تقوم بها، في إطار إجراء داخلي للعناية الواجبة³⁶ (يجري تحديثه حالياً). وسيكون الإجراء الداخلي الجديد أكثر قوة وتبسيطاً من الممارسات الحالية. وتضمن الأنظمة واللوائح المالية للمنظمة إرساء الإجراءات الاستثنائية الضرورية للتخفيف من المخاطر والضوابط الوقائية في ما يخص المخاطر المالية والالتزامات المالية. وفي حال عدم موافقة المؤتمر، تفرض عدم القبول بالمساهمات الطوعية إذا كان من الممكن أن ترتب التزامات على عاتق العضوية بأسرها بحال أدت المشاركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تحميل البرنامج العادي مسؤوليات معينة. وينصب التأكيد على إجراء هذه التقييمات في المراحل المبكرة من المشاركة.

57- **إدارة المخاطر:** تتبع منظمة الأغذية والزراعة نهجاً لإدارة المخاطر في التعامل مع كيانات القطاع الخاص، ولا تلتزم بالشراكة إلا عندما تفوق الفوائد (من حيث المساهمات المباشرة أو غير المباشرة و/أو الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها وولايتها) أي مخاطر متبقية للمشاركة، فضلاً عن الوقت والنفقات التي ينطوي عليها إنشاء هذه المشاركة والحفاظ عليها. ويتم رصد الشراكات لتقييم ما إذا كان ينبغي الحفاظ على التوازن المناسب أو ما إذا كان ينبغي اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر أو لوقف المشاركة. وينبغي إدارة مخاطر المشاركة والإبلاغ عنها في جميع أنحاء المنظمة. وتقر هذه الاستراتيجية أيضاً بالحاجة إلى اتخاذ قرارات لا مركزية بشأن إدارة المخاطر.

58- **الانسحاب وعدم الامتثال للاستراتيجية:** تحتفظ منظمة الأغذية والزراعة بالحق في الانسحاب من الشراكات عندما يكون هناك غياب مستمر للتعاون النشط بين المنظمة والشريك، أو عندما لا يمثل الشريك لالتزاماته، سواء المالية أو البرنامجية، على النحو المتفق عليه بموجب الالتزامات الناشئة عن هذه الاستراتيجية. ويمكن أن يشمل عدم الامتثال سلوكاً يفي بالمعايير الإقصائية للمنظمة؛ واستخدام المشاركة مع المنظمة لأغراض أخرى غير دعم تنفيذ ولاية المنظمة، مثلاً لأسباب تجارية أو ترويجية أو تسويقية أو إعلانية؛ وإساءة استخدام اسم المنظمة أو شعارها أو أي تصرفات للشريك قد تمارس أثراً سلبياً في نزاهة المنظمة أو استقلاليتها أو مصداقيتها أو سمعتها أو ولايتها.

59- ويمكن أن تترتب على عدم امتثال كيان من القطاع الخاص لأحكام هذه الاستراتيجية عواقب على الكيان المعني بعد مراعاة الأصول القانونية، بما في ذلك التنكير، أو الإنذار أو رسالة التوقف والكف، أو رفض تجديد المشاركة، أو إنهاء المشاركة. وأي مساهمة مالية تتلقاها منظمة الأغذية والزراعة يكتشف في ما بعد أنها غير متوافقة مع شروط الاستراتيجية يجوز أن تعاد إلى المساهم.

ثالثاً- التنفيذ والتأثير

60- **الأدوار والمسؤوليات:** يتولى فريق القيادة الرئيسي للمنظمة مسؤولية الإشراف العام عن تنفيذ الاستراتيجية. وتضطلع شعبة تعبئة الموارد وشراكة القطاع الخاص، المكلفة بدعم شراكات القطاع الخاص، بمهمة الرقابة التشغيلية وتقديم الدعم لموظفي

³⁶ يسري إطار المنظمة للعناية الواجبة على جميع الجهات الفاعلة من غير الدول بما يشمل القطاع الخاص، ويجري تحديثه بشكل مستقل. وستنطوي الإجراءات الداخلية للعناية الواجبة على قائمة بفتات متنوعة من المخاطر: مثل السمعة واستخدام الشراكة مع الأمم المتحدة كواجهة لتغطية انتهاكات معينة، والشفافية السياسية والقانونية والمالية فضلاً عن تحديد تدابير للتخفيف من المخاطر.

المنظمة في الوحدات الفنية والمكاتب الميدانية في تنفيذ الاستراتيجية. ويشمل دورها الإشراف على التنفيذ الفعال للاستراتيجية الجديدة، وتنسيق التدريب والتوجيه لموظفي المنظمة وإدارة المساهمات المالية الواردة من شركاء القطاع الخاص.

61- وتواصل شعبة الشراكات والتعاون في الأمم المتحدة القيام بدور في توفير التوجيه بشأن الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول، وستدير مشاركة الشراكة الشاملة مع الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول، ومن غير القطاع الخاص. وتركز شعبة دعم المشاريع على إدارة المخاطر والأساليب التشغيلية الناشئة على حد سواء، لإظهار أداء منظمة الأغذية والزراعة الجديدة. بالإضافة إلى الأدوار الحاسمة الأخرى، تتولى شعبة دعم المشاريع مسؤولية العناية الواجبة لشراكات القطاع الخاص

62- **أوجه التآزر والتكامل مع الوكالات التي توجد مقارها في روما:** أصبحت الشراكات مع القطاع الخاص موضوعاً رئيسياً للوكالات التي توجد مقارها في روما. وإدراكاً منها لاختلاف دوائر القطاع الخاص في الوكالات الثلاث، تتعاون منظمة الأغذية والزراعة إلى أقصى حد ممكن في ما يخص المبادرات المشتركة، بما في ذلك تبادل المعارف والممارسات الجيدة، ولا سيما الأطر المشتركة لبذل العناية الواجبة والمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة. وبشكل ملموس، عقدت شعبة الشراكات والتعاون في الوكالات التي توجد مقارها في روما اجتماعات عادية غير رسمية بغية تحديد خطة مشتركة وإجراءات منسقة تتعلق بإشراك القطاع الخاص.

63- **وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ:** تصف خطة العمل المبكرة الواردة في الملحق 1 الإجراءات الرئيسية المطلوبة لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ. والإجراءات الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية هي: (1) التنظيم المؤسسي، وتنمية القدرات والتدريب؛ (2) والسياسات والخطوط التوجيهية التشغيلية؛ (3) والنظم والعمليات؛ و(4) والتعاون والتوعية. وعلى وجه الخصوص، تسند أولوية قصوى في السنة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية لتنمية قدرات موظفي المنظمة وتوفير التدريب لهم على المستوى الميداني وفي المقر الرئيسي على كيفية تنفيذ أحكام الاستراتيجية. وقد تترتب عن تنفيذ خطة العمل الملحقة بالاستراتيجية آثار مالية. وحالياً، ليست هناك أية آثار مالية إضافية في عام 2021 نظرًا إلى أنه جرى التخطيط فعلاً للعمل في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021. وبالنسبة إلى العمل في المستقبل، سيتم إبراز التعديل اللازم في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023.³⁷

64- **الإبلاغ:** نظرًا للطابع الحكومي الدولي لمنظمة الأغذية والزراعة، ولأدوار ومسؤوليات أعضائها، سيتم الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية باستخدام الآليات التالية:

- (أ) التقرير السنوي عن الشراكات، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص؛
- (ب) من خلال منح الأعضاء وأصحاب المصلحة المعتمدين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع الشراكات الفردية مع كيانات القطاع الخاص من خلال البوابة؛
- (ج) بتوفير معلومات حديثة بانتظام من خلال لجنة البرنامج ومن خلال رفع تقارير منتظمة عن تنفيذ برنامج العمل.

³⁷ تبحث منظمة الأغذية والزراعة أيضاً في فرص الإعارة من شركاء التنمية، وإمكانات الحصول على موارد بشرية إضافية من برنامجها للموظفين الفنيين المعاونين، وتوظيف الاستشاريين لتعزيز خبراتها في القطاع الخاص.

- 65- **الرصد:** يتم رصد إشراك القطاع الخاص بشكل مستمر في ما يخص المخاطر وتحقيق الأهداف. وتظل الأدوار والمسؤوليات المتعلقة برصد تقدم الشركات تحت إشراف الموظفين (الموظفين المسؤولين) الذين يديرون الأنشطة اليومية لتلك الشركات. ويتم تحديد الآثار المرجوة والشركات التي يساهم فيها القطاع الخاص (وفي ضوءها يتم تقييمها وقياسها)، على أساس كل حالة على حدة لكل مشاركة، مما يضمن أن النتائج المتوقعة لمشاركة محددة تتماشى دائماً مع أهداف التنمية المستدامة.
- 66- وتقوم منظمة الأغذية والزراعة باستعراض الاستراتيجية على أساس سنوي وتقييم الحاجة لأحدث المعلومات وتزود الأعضاء بتقرير سنوي عن تنفيذها من خلال آلية الإبلاغ المذكورة أعلاه، مع الإشارة إلى أن الاستراتيجية وثيقة قابلة للتعديل. كما تفضل المنظمة باستعراض استراتيجي سنوي لجميع الشركات، مع التركيز على استعراض الإنجازات والاحتياجات من حيث الدعم أو التوجيه العملي لمساعدة المشاركة وإدارة المخاطر. ويشمل الاستعراض عناصر التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية، مع التركيز على تحديد الثغرات و/أو نقاط الضعف في كيفية تنفيذها على نطاق المنظمة. وعلى مستوى المنظمة، تحدد منظمة الأغذية والزراعة مؤشرات الأداء الرئيسية للرصد وكذلك معايير لتقييم الفوائد الإضافية لمشاركات القطاع الخاص بالنسبة إلى الأهداف البرنامجية العامة. وسيتم تعريفها كجزء من الإطار الاستراتيجي الجديد، الذي يجري وضعه حالياً.
- 67- **التقييم:** علاوة على ذلك، يجري تقييم تنفيذ هذه الاستراتيجية بانتظام لتقييم الأثر العام لهذه الاستراتيجية بالنسبة إلى منظمة الأغذية والزراعة والمستفيدين من الشركات. وتقدم نتائج هذا التقييم، إلى جانب التنقيحات المقترحة للاستراتيجية، إلى المجلس عن طريق لجنة البرنامج.
- 68- وسيُضطلع بتقييم شامل للسنة الأولى من التنفيذ. وينصب تركيز تقييم السنة الأولى على تقييم حالة التنفيذ المبكر للاستراتيجية بدلاً من أثرها على المستفيدين منها، مع إبراز المجالات التي يتعين إجراء المزيد من التحسينات والتعديلات فيها من أجل مشاركة أفضل مع القطاع الخاص.
- 69- وتفضل المنظمة أيضاً باستعراض لاتفاقات الشركات الحالية في ضوء الاستراتيجية الجديدة، وترفع تقارير إلى الأعضاء بشأن استنتاجاتها والإجراءات المقترحة من خلال التقارير المنتظمة التي تقدمها إلى الأجهزة الرئاسية المعنية.

الملحق 1: خطة العمل المبكرة لتنفيذ استراتيجية المنظمة لإشراك القطاع الخاص (2021-2022)

المعلم	الإطار الزمني	الوحدة المسؤولة*	الإجراء
1- الربط - النهج الاستباقي للتواصل والمشاركة			
إعلان من خلال نشرة المدير العام	الربع الأول 2021	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص مع ممثلين محددین عن القطاع الخاص	1-1 إنشاء مجموعة استشارية غير رسمية للقطاع الخاص
تطوير البوابة وتشغيلها	جار	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص، وخدمات تكنولوجيا المعلومات	2-1 تطوير بوابة ربط الشريك على شبكة الإنترنت
أنشئت الشراكة بنجاح	جار	جميع مستويات منظمة الأغذية والزراعة	3-1 تحديد فرص الشراكة وتطوير شراكات ملموسة
وضع مواد توعية ونشرها	2021	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص بدعم من مكتب الاتصالات مع الفريق الاستشاري غير الرسمي للقطاع الخاص	4-1 وضع مواد توعية فعالة تستهدف القطاع الخاص
الصفحة الإلكترونية لمنظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص موجودة	جار	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص ومكتب الاتصالات	5-1 تحديث موقع المنظمة الخاص بالقطاع الخاص على شبكة الإنترنت

2- الدعم - نموذج أعمال شفاف ومنتشر لبناء الشراكات			
1-2 وضع إجراء داخلي جديد للعناية الواجبة	نائبة المدير العام، شعبة دعم المشاريع مع مدخلات من شعبة الشراكات والتعاون في الأمم المتحدة، شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص والمكاتب الإقليمية	جار	اعتماد وتشغيل إطار جديد للعناية الواجبة
2-2 تنقيح/تحديث وثائق السياسات الداخلية الرئيسية لوضع إطار لإشراك القطاع الخاص في منظمة الأغذية والزراعة، ولا سيما: (أ) نشرة المدير العام بشأن عملية استعراض الشراكات؛ (ب) نشرة المدير العام بشأن إجراءات إعداد الاتفاقات وإقرارها وتوقيعها	نائبة المدير العام، شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص، ومكتب الشؤون القانونية مع مدخلات من شعبة الشراكات والتعاون في الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية	الربع الأول 2021	إعلان من خلال نشرة المدير العام
2-3 إعداد نماذج اتفاقات شراكة قانونية جديدة تمت الموافقة عليها مسبقا بناء على المبادئ الأساسية والأولويات المحددة (مبادرة العمل يدا بيد، وتبادل البيانات، وغير ذلك.) خارج المجموعة الحالية من مذكرات التفاهم وخطط العمل	مكتب الشؤون القانونية	جار	توفير المزيد من النماذج التي تمت الموافقة عليها مسبقا من خلال بوابة ربط جديدة
2-4 تحديد المهارات الأساسية اللازمة ووضع نماذج تدريبية للموظفين بشأن مواضيع القطاع الخاص لموظفي المنظمة	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص	الربع الثاني - الربع الثالث 2021	وضع نماذج تدريبية بشأن المواضيع ذات الصلة وإصدار شهادات على العنوان الإلكتروني YOU@FAO
2-5 بدء التدريب المنهجي على شراكات القطاع الخاص على جميع المستويات	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص	الربع الرابع 2021 - 2022	تقديم التدريب

3- التأييد - قياس أثر التعزيز			
إنشاء فريق مشترك بين الإدارات لتنسيق القطاع الخاص داخل منظمة الأغذية والزراعة، مع مسؤوليات محددة بوضوح	الربع الثالث 2021	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص: التنسيق العام، جميع المكاتب والفروع والمكاتب الإقليمية والمكاتب الإقليمية	1-3 إقامة جهات اتصال مع خبرات القطاع الخاص عبر المنظمة، بما في ذلك المكاتب الميدانية
أنشئت بالفعل اجتماعات منتظمة بين وحدات القطاع الخاص التابعة للوكالة التي يوجد مقرها في روما	جار	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص	2-3 ضمان تنسيق فعال بين الوكالات التي توجد مقرها في روما بشأن إشراك القطاع الخاص لخلق أوجه التآزر بينها وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
الاتساق في النهج بين الاستراتيجية وبنية الإطار الاستراتيجي، وتسهم الاستراتيجية بشكل فعال في تفعيل الإطار الاستراتيجي الجديد	جار	نائبة المدير العام مع شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص / مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	3-3 ضمان التآزر بين وضع الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي
نشر تعبئة الموارد السنوية والشراكة	2021	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص	3-4 إصدار تقرير سنوي عن تعبئة الموارد والشراكة - يسلط الضوء على إشراك القطاع الخاص

* مكاتب وفروع منظمة الأغذية والزراعة: مكتب الشؤون القانونية، وشعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص، وشعبة الشراكات والتعاون في الأمم المتحدة،

وشعبة دعم المشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات ومكتب الاتصال

الملحق 2: مشروع الاختصاصات - المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص

المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (PSAG) هي مجموعة تطوعية من المستشارين من مجموعة متنوعة من كيانات القطاع الخاص، تم إنشاؤها لتعزيز تعاون المنظمة ومشاركتها مع القطاع الخاص. وستتعاون المنظمة مع المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص بشكل دوري في الاجتماعات المقررة والمخصصة، لطلب المشورة ورد الفعل على مجالات وأساليب المشاركة المقترحة من المنظمة، والتماس مدخلات إضافية بشأن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة عند نشرها في جميع أنحاء المنظمة.

سيتم استشارة المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص للحصول على المشورة بشأن اثنين من النقاط الرئيسية:

إسداء المشورة بشأن توسيع الشراكات مع القطاع الخاص

- بشأن تخصيص أنساق المشاركة لمختلف أنواع كيانات القطاع الخاص واقتراح بدائل لتشكيلات الشراكة التقليدية لضمان طيف أوسع من التعاون والسماح بمزيد من المرونة، بما في ذلك على المستوى القطري
- بشأن آليات لتسريع تنفيذ الالتزامات مع شركات موثوق بها وذات تفكير مشابه تم تحديدها من خلال منصات مشتركة أو حالات التعاون السابقة
- للحصول على المشورة بشأن المجالات المقترحة وأساليب المشاركة وردود الفعل عليها، والسعي للحصول على بيانات ومعارف إضافية بشأن موضوع معين من منظور القطاع الخاص
- بشأن وضع استراتيجيات للمشاركة مع القطاع الخاص من أجل التحالفات القائمة على القضايا
- بشأن وضع استراتيجيات للمشاركة مع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم
- بالنسبة للمدخلات والمشورة بشأن نهج لوضع مقاييس مناسبة، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية وآليات الإبلاغ
- للمساهمات في ملء جدول زمني مشترك للأحداث الرئيسية ذات الصلة بكل من منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص، وغيرها من الفرص لتقديم العروض والتوعية.

إسداء المشورة بشأن تحسين العمليات الداخلية للمنظمة

- للحصول على المشورة واختبار النموذج الأولي لبوابة الاتصال الشاملة، المصممة من أجل الشفافية وزيادة فرص المشاركة والتعاون مع القطاع الخاص، بما في ذلك تحسين النظم والأدوات والموارد
- للحصول على المشورة والدعم في تطوير مهارات وخبرات موظفي منظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق بإشراك القطاع الخاص ومواضيع محددة، مثل الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال الشبابية، على جميع المستويات داخل المنظمة، مع التركيز على المستوى القطري
- للحصول على المشورة والمدخلات بشأن منتجات الاتصالات في منظمة الأغذية والزراعة الموجهة إلى القطاع الخاص.

الجدول الزمني

سيساهم أعضاء المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص بأفكار في اجتماعين أو مؤتمرين عن بعد سنويًا، مع عقد اجتماعات إضافية مخصصة حسب الاقتضاء.

العضوية ومعايير الاختيار

في ما يلي معايير الاختيار المقترحة لأعضاء المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص على النحو التالي مبدئيًا، بهدف ضمان التوازن بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي يمكنها تقديم المشورة الاستراتيجية إلى منظمة الأغذية والزراعة، فضلاً عن رؤى من منظور القطاع الخاص في المجالات ذات الأولوية للاتجاه الجديد للمنظمة في ما يخص إشراك القطاع الخاص. وسوف تعمل المجموعة الاستشارية لمدة عامين على الأقل بعد موافقة المجلس على هذه الاستراتيجية. وبعد سنتين، ستقيم المنظمة ما إذا كان ينبغي التمديد للمجموعة الاستشارية، وفي إطار أي ولاية، ولأي مدة، وتحدد تناوب الممثلين. وستنظر منظمة الأغذية والزراعة في الجوانب التالية عند اختيار أعضاء المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص:

- **التنوع** - (الجغرافي والفئوي وهيكل/حجم المؤسسة) - الكيانات التي يمكن أن تمثل وجهات النظر المتنوعة للجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بدءاً من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة، بما فيها الشركات الناشئة، فضلاً عن منظمات المزارعين، إلى الرابطة الصناعية والاتحادات التي تمثل مصالح القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمؤسسات الخيرية وغيرها بحسب ما تحدده الاستراتيجية؛
- **الأهمية** - الكيانات التي تمثل مختلف القطاعات ذات الصلة بولاية منظمة الأغذية والزراعة ونطاق عملها عبر النظم الغذائية؛
- **التأثير** - الكيانات التي تنطوي على إمكانات كبيرة لتأثير واسع النطاق؛
- **الابتكار** - الكيانات التي يمكن أن تجلب منظور الابتكار (ليس فقط التكنولوجي، ولكن أيضاً من حيث الأفكار والنظم والنماذج، وغير ذلك.)، والتي ربما لم يتم اختبارها بالضرورة في القطاعات ذات الصلة بالمنظمة، ولكن لديها القدرة على تغيير النظم الغذائية؛
- **التوافر والالتزام بولاية المنظمة** - يجب أن يكون الممثلون متاحين للمساهمة مرتين إلى ثلاث مرات في السنة على أساس طوعي؛
- **التوازن بين الشركاء المعروفين بالفعل لدى منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الجدد المحتملين** - قد لا يتم بالضرورة اختيار أعضاء المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص من الشركاء المعروفين بالفعل لدى منظمة الأغذية والزراعة، ولكن من بين الشركاء الجدد والمحتملين، بحيث يتم الحفاظ على التوازن.

الملحق 3 مشاورات افتراضية مع القطاع الخاص

في ضوء وضع استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لإشراك القطاع الخاص، شاركت المنظمة في عملية تشاورية افتراضية واسعة النطاق، استهدفت مدخلات من شركات القطاع الخاص ومنظمات الأعمال. وشارك أكثر من 103 ممثلين عن كيانات القطاع الخاص التالية.

شركة	المؤسسات المالية
Corteva Agriscience شركة دانون	Absa مصرف البنك الهولندي للتنمية
شركة دانون	
نقل معرفة البذور بين الشرق والغرب	
شركة إيكوبيزنت Ecobiznet Inc.	
شركة Emerging Ag Inc.	
شركة إيني Eni S.p.A.	
شركة Esoko	
شركة Euglena Co., Ltd.	
شركة Ferrero	
شركة General Mills	
شركة Griffith Foods	
شركة Grupo Bimbo	
شركة IBM Weather Business Solutions	
شركة جون دير John Deere	
	الشركات
	AFEX لتبادل السلع المحدودة
	أغريبروسيتي (Agriprocity)
	الأعمال الزراعية من أجل تنمية موزامبيق (Agro- Negócio para o (Desenvolvimento de Moçambique (ADM AgUnity
	شركة aîScarecrow Technologies
	شركة أرامارك Aramark
	شركة Bayer AG
	شركة Charoen Pokphand Group Co., Ltd.

اتحادات القطاع الخاص والجمعيات الصناعية

تحالف أمريكا اللاتينية لجمعيات صناعة الأغذية والمشروبات

ANDI Colombia - غرفة صناعة الأغذية

تحالف بلا حدود

غرفة التجارة الدولية الصينية (CCOIC)

كروبلايف أمريكا (CropLife)

كروبلايف الدولية

شركة الأغذية والمشروبات أوروبا FoodDrinkEurope

جمعية تجارة الحبوب والأعلاف (GAFTA)

منصة الألبان العالمية

نمو أفريقيا Grow Africa

نمو آسيا Grow Asia

التحالف التعاوني الدولي

المجلس الدولي لجمعيات المشروبات (ICBA)

الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان (IDF)

الرابطة الدولية للأسمدة (IFA)

الرابطة الدولية لعصير الفواكه والخضروات (IFU)

التحالف الدولي لتجارة الحبوب (IGTC)

المجلس الدولي للدواجن (IPC)

شركة Landmark Public Affairs

شركة مارس Mars Inc.

شركة Mastercard

شركة .Mondelēz International, Inc

شركة Modularity Grid

شركة NEC Corporation

شركة نستلي Nestle

شركة Olam International, Ltd

شركة بيبسيكو PepsiCo

شركة بلانيت Planet

شركة Sahel Consulting Agriculture and Nutrition Limited

شركة شل Shell

شركة .Tarzan Enterprise Ltd

شركة TELEFÓNICA MOVISTAR

شركة Urban Farms Global

شركة أونيليفر Unilever

شركة KPMG في شرق أفريقيا

منظمة Anse Fromager البيئية وحماية البيئة

مؤسسة بيل ومليندا غيتس

CDP WORLDWIDE

مؤسسة BBVA للتمويل الأصغر

مؤسسة إيكيا (IKEA)

مؤسسة Syngenta للزراعة المستدامة

المؤسسات الأكاديمية والبحثية

المركز الدولي للزراعة البيولوجية في الأراضي المالحة

المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية

الاتحاد الدولي للبذور (ISF)

تحالف الذرة الدولي (MAIZALL)

اتحاد الأعمال الزراعية الأفريقية (PanAAC)

آلية القطاع الخاص

حلول من الأرض

المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة (WBCSD)

المؤسسات والمنظمات التي لا تستهدف الربح

دعم التنمية المستقلة - ADA

التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا (AGRA)

الملحق 4: المراجع

- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2014. مبادئ الاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية. روما (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-au866a.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2012. *FAO Organization-wide Strategy on Partnerships*. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-bp169e.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2012ب. الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/i2801a/i2801a.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2013. استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-i3444a.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2016أ. الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/i5469t/I5469T.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2016ب. *Public-private partnerships for agribusiness development: A review of international experiences*. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-i5699e.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2019. تقييم استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/mz848ar/mz848ar.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2019. عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019-2028: مستقبل الزراعة الأسرية في سياق خطة عام 2030. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/ca4778ar/ca4778ar.pdf>).
- الأمم المتحدة. 2011. مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. جنيف. (متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_ar.pdf).
- الأمم المتحدة. 2015أ. *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*. نيويورك. (متاح على الرابط التالي: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2051AAAA_Outcome.pdf).
- الأمم المتحدة. 2015ب. *SDG 17: Strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development*. [النسخة الإلكترونية]. (متاح على الرابط التالي: <https://sdgs.un.org/goals/goal17>).

الأمم المتحدة. 2015. *Guidelines on a principle-based approach to the Cooperation between the United Nations and the business sector*. (متاح على الرابط التالي: https://d306pr3pise04h.cloudfront.net/docs/issues_doc%2Fun_business_partnerships%2Fguidelines_principle_based_approach_between_un_business_sector.pdf).

الأمم المتحدة. 2017. ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – وحدة التنفيذ المشتركة – تقرير رقم JIU/REP/2017/8. جينيف (متاح على الرابط التالي: <https://undocs.org/ar/JIU/REP/2017/8>).

الأمم المتحدة. 2019. تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي 2019 – المستقبل يبدأ الآن: تسخير العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة. نيويورك. (متاح أيضاً على الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/26926ArabicGlobalSusDevReport2019Web.pdf>).

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. بدون تاريخ. *The Ten Principles of the UN Global Compact*. [النسخة الإلكترونية]. (<https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles>).